

دور اللغة في تنمية الطاقات البشرية وتجربة اللغات الأجنبية في البلدان الإفريقية (1)

إدريس الكتاني

الأستاذ بجامعة محمد الخامس (الرباط)

ان الدور الهام الذي لعبته اللغات في تاريخ الحضارات والفكر البشري ليس بالشيء المجهول الذي يحتاج الى توضيح جديد هنا ، واذا كانت الدول الكبرى خلال التاريخ ، وفي العالم المعاصر ، تهتم بتطوير ونشر لغاتها الوطنية ، فلتقديرها لهذا الدور ، وشعورها بأهميته البالغة في بنيانها الاجتماعي ، وعظمتها الدولية .

وتعتبر فرنسا من اشد الدول المعاصرة احساسا بهذا الدور ، ولذلك فهي تبذل في سبيل لغتها ما لا تبذله اية دولة اخرى .

منظمة اليونسكو تنصح الدول النامية باستعمال لغاتها الوطنية في التعليم

وفي تقرير اعدته لجنة من خبراء اليونسكو كلفت بدراسة مسألة الحفاظ على اللغات الوطنية للشعوب النامية ، وتطورها ، والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعجيل باستعمالها في التعليم ، طبقا لرغبات هذه

ان اللغة ليست اداة تفاهم واتصال فقط ، ولكنها ايضا اداة للتفكير والتأمل . والانسان يفكر باللغة التي يتكلمها ، ويعيش تحت تأثير قيمها الثقافية والعلمية والدينية ، وباختصاصه واستيعابه لرموز لغته الوطنية ، وكناياتها ، واستعاراتها ، وايحاءاتها ، ودلالاتها الخاصة بالزمان والمكان ، يستطيع ان يدرك الحقائق العلمية ، والظواهر الاجتماعية ، ويتجاوب مع الناس والاحداث ، وينمي طاقاته العقلية والبدنية والانتاجية ، وذلك ببذل نفس الجهود المعتاد في البلدان المتقدمة .

لكن عندما يفرض على شعب متخلف استعمال لغة اجنبية عنه ، لاسباب استعمارية او سياسية او طبقية او مذهبية ، هل تستطيع اللغة الاجنبية ان تؤدي وظيفة اللغة الوطنية ، وان تصبح اداة سهلة لتحقيق الاهداف الوطنية ، وخاصة ما يتعلق بمحاربة الامية ، وايقاظ الوعي الوطني ، ونشر الثقافة والقيم الاخلاقية ؟ وهل سيكون بوسعها ان تساعد على تعميم التعليم ، وتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي لمعوم المجتمع ؟ . . .

(1) « نشر هذا البحث أولا باللغتين الفرنسية والانجليزية بمجلة

« Cahiers Africains d'Administration Publique » التي يصدرها المركز الافريقي للتكوين والبحث الاداري للتنمية « CAFRAD » التابع للامم المتحدة بمدينة طنجة ، في عددها الخاص بتحضير المؤتمر الافريقي المنعقد بطنجة في 18 شتنبر 1972 لدراسة « مشاكل نمو الطاقات البشرية والتسيير في القطاع العام الافريقي » عدد 8 غشت 1972 . وقد تفضل السيد الاستاذ الكتاني باتحاف مجلتنا بهذا البحث القيم الذي نختصره للقراء .

مع مصلحته هو لا مصلحة البلد الإفريقي الذي يعنيه الأمر ، ونظرا لذلك فإن الشخصية الوطنية لاغلب الدول الإفريقية أصبحت هي نفسها من مخلفات الاستعمار ، فليس من المدهش إذن أن عددا قليلا جدا من هذه الدول هي التي استطاعت أن تبني لغة فصحي للتقنين (Langue véhiculaire) تكون في نفس الوقت « وطنية » و « إفريقية » .

ان الاساتذة لسوو وكرايست ووليامس (Low, Grant et Williams) فضلا عما اكده من أن الأطفال الذين يدرسون بلغة تختلف عن لغة الامومة لا يتقدمون الا ببطء ، يعترفون بأن الإنجليزية تعلم بطريقة سيئة جدا في افريقيا ، واغلب المعلمين في عدة نواح افريقية لم يتلقوا أي تكوين ، وخاصة في افريقيا الغربية ، وحسب تقرير بانجو Banjo سنة 1962 ، كان يوجد في نيجيريا الغربية 26 000 معلم من بين 40 000 لم يقع تكوينهم .

« وهذه الانتقادات تتوجه خاصة الى المدارس الابتدائية ، ومع ذلك فان التعليم الثانوي أيضا لا يقوم الا على اقلية من التلاميذ ، ويوشك الامر ، كما هو حاصل في الهند ، ان تنفصل النخبة عن الشعب ، بسبب استعمال اللغة الإنجليزية » .

وبعد استقلال الدول الإفريقية استعملت بعض اللغات الإفريقية المحلية في نطاق معين ، في المستوى الابتدائي ، ولكن الإنجليزية والفرنسية لم تلبثا ان دخلتا في سلك التعليم ، وغالبا في السنة الاولى من الثانوي ، وأصبحتا لغات فصحي .

وبلاحظ ان طانجانيقا هي احدي البلدان الإفريقية النادرة - باستثناء الدول العربية الإفريقية - التي لها لغة وطنية ، هي اللغة السواحلية . وقبل استقلال هذه البلاد في 2 دجنبر سنة 1961 ، عمل حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لطانجانيقا « Tanu » على تعليمها في مدارس وطنية خاصة تابعة له ، كما عمل على تعليمها للكبار في البلاد كلها ، ولم يتردد بعد استقلال البلاد في استعمالها كلفة رسمية في دوائر الحكومة والبرلمان والتعليم ، وشروع في ترجمة النصوص التشريعية الى هذه اللغة ، وفي سنة 1965 أصبحت اللغة السواحلية اجبارية في جميع المدارس الثانوية ، وفي سنة 1968 فقط نظم أول درس جامعي عن الادب السواحلي في تنزانيا .

الشعوب ، وعلى أساس التجارب المعروفة في البلدان الاخرى ، اكدت لجنة اليونسكو هذه انه لا يوجد أي عائق في نظام لغة ما يحول بينها وبين جعلها لغة حضارة حديثة ، وترى هذه اللجنة انه اذا كانت (اللغة الام) كفيلا بأن تكون لغة للتعليم الجامعي والتقني ، فانه يجب استعمالها لهذا الغرض ، وطلبت اللجنة أيضا من هيئة اليونسكو ان « تدرس » امكانيات تنسيق المصطلحات العلمية والفنية للغات العلمية ، وذلك لمساعدة اللغات النامية على ان تكون لها مصطلحاتها الخاصة ، وان تتطابق في ذلك ، بقدر الامكان ، مع مصطلحات اللغات العالمية .

البنك الدولي للبناء والتنمية ينصح باستعمال اللغة الوطنية في التعليم

وهناك مؤسسة مالية دولية اخرى اتخذت موقفا من اللغات الاجنبية يتفق مع موقف اليونسكو ، ففي سنة 1963 طلبت الحكومة المغربية من البنك الدولي للبناء والتنمية القيام بدراسة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب ، وفي التقرير الذي اعدته بمئة البنك ، بعد ان قضت في المغرب شهرا في الدراسة والبحث ، نصحت الحكومة المغربية ، ومن وجهة نظر اقتصادية بحث ، بأن تضع حدا لتعليم اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية توفيراً لـ 30 ٪ من وقت التلاميذ والمعلمين ، وتوفيراً لنحو 7 ملايين من الفرنك التي تنفق بدون طائل في هذا المجال ، وتخصيص هذا المبلغ الضخم في طبع الكتب ، واعداد الادوات المدرسية ، وتكوين المعلمين ، الى آخر ما جاء في التقرير من النصائح المتعلقة بتخطيط سياسة وطنية ملائمة لحاجاتنا ومصالحنا .

تجربة اللغة الأجنبية في شرق وغرب افريقيا

كانت اللغة الإنجليزية حتى سنة 1963 هي اللغة الرسمية لدول افريقيا الشرقية الثلاث : طانجانيقا وكينيا واوغندا ، كما هي الحال في مستعمراتها الإفريقية السابقة الاخرى ، ولكن هذا لا يعني أكثر من انها لغة نخبة تمثل نسبة ضئيلة من السكان ، لا يتجاوز مستواها بضعة اعوام في التعليم .

واكبر مشكلة واجهتها هذه البلدان بعد استقلالها السياسي هي ان الاسلوب التربوي عندها من وضع النظام الاستعماري الذي عمل على ان يتناسب ويتطور

هذه اللغة ، واذا كان الرئيس نيريري قد استطاع ترجمة « يوليوس قيصر » الى اللغة السواحلية فان هذه اللغة لا يمكن أن تكون صعبة للغاية - كما حاولت التايمس (Times) في ملحقها الادبي سنة 1967 اظهار ذلك - مثلما يقال بالنسبة للغات افريقية اخرى. وهناك عقبات كبرى وضعت لحذف اللغة الانجليزية او الفرنسية لفائدة لغات محلية ، وحتى لو لم تكن هذه شائعة كاللغة السواحلية .

ونشير اخيرا الى أن وجود لغة وطنية افريقية واسعة الانتشار ، كاللغة السواحلية كان له تأثير كبير على القادة الافارقة الذين كانوا بصدد انشاء منظمة سياسية قوية .

وتلعب اللغة السواحلية في اوغندا - التي استقلت سنة 1962 ، ويبلغ عدد سكانها 10 ملايين - دورا اقل أهمية من دورها في تنزانيا ، فحتى سنة 1963 كان في اوغندا عدد كبير من الاوغنديين يفهمون اللغة السواحلية في مستوى قضاء حاجاتهم من السوق ، كما أن عددا اقل من ذلك يتكلم هذه اللغة بسهولة ، مع العلم بأنها تعلم في المدارس الاوغندية خلال فترة التقارب بين البلدين ، وقبل أن يقع التخلي عنها في سنوات 1930 . أما النقابات والاحزاب فكانت تستعمل الانجليزية في اجتماعاتها ، وترجم خطبها الى اللغة الاوغندية او السواحلية .

ويرجع ضعف اللغة السواحلية باوغندا لكون الطرق التجارية بها لم تكن قد تطورت بالقدر الذي حدث في طنجانيقا ، وهناك سبب آخر اكثر أهمية وهو وجود قبيلة كبيرة وقوية كانت تتمسك باستعمال لغتها .

وبالرغم من القرار الذي صادق عليه مجلس الشعب الاوغندي سنة 1962 بتقوية استعمال السواحلية لفائدة الوحدة بين الشعبين الاوغندي والتانزاني ، فان المسؤولين الاوغنديين ظلوا مستمرين في استعمال لهجات قبلية في برامجهم الاذاعية ، ولم يقتصروا على السواحلية .

وكان يبدو أن النخبة الاوغندية قد اختلفت فيما يرجع لمسألة اللغات ، واتضح هذا بمناسبة حوار جرى سنة 1962 حيث انتصر عدد من الشخصيات السامية (ثلاثة منهم أصبحوا وزراء بعد ذلك) لفائدة اللغة السواحلية ، وعلل أحدهم وهو نكوبي موقفه بأنه استحال عليه مدة عشرين عاما القاء خطب بالانجليزية امام الجماهير الشعبية ، بينما عارض سروانو الذي

ولم تصل سنة 1970 حتى فرض على جميع التلاميذ أن يجتازوا امتحانا في هذه اللغة في مستوى البكالوريا . « مع العلم بأن تعليما متقدما باللغة الانجليزية لا يزال مفروضا في السنة الاولى من التعليم الثانوي ، ويتمنى في بعض الاوساط أن تصبح التربية الوطنية كلها بما فيها التعليم الجامعي باللغة السواحلية ، ومع ذلك فان اعداد المواد البيداغوجية قلما يتجاوز مستوى المدارس الابتدائية » .

وفي سنة 1970 ايضا اعتبرت اللغة السواحلية الوحيدة التي يمكن لمرشحي الاتحاد الوطني الافريقي استعمالها اثناء حملتهم الانتخابية ، وفلا فقد صرح نائب رئيس الجمهورية رشدي كاواوا قائلا : « اذا كان السكان لا يعرفون اللغة السواحلية فان جميع المرشحين يجب أن يكونوا مصحوبين بمرجم » ، وعندما أصدر كاواوا الأمر لجميع الادارات الرسمية ، والى لجان الاتحاد ، سواء على المستوى الاقليمي او في المقاطعات ، باستعمال اللغة السواحلية كلفة تعبير ادارية قدم ، بصفة خاصة ، الملاحظات التالية : « ان اكبر جزء من الاوراق المستعملة لا تزال حتى الآن مطبوعة بالانجليزية مع اننا نعلم جيدا ان أغلبية الذين يعنيههم الامر لا يعرفون هذه اللغة ، انها اهانة موجهة الى الامة » .

وفضلا عن ذلك فقد قام الرئيس نيريري بترجمة يوليوس قيصر (Jules César) لشكسيير الى اللغة السواحلية ، وهو الذي قال : « في خلال ثماني سنوات لم التجيء لمرجم الا مرة واحدة » .

وقد اكتسبت اللغة السواحلية اهميتها من عدة عوامل ، فهي منتشرة في جزء كبير من افريقيا الشرقية ، وخاصة في الكونغو الشرقي واوغندا الجنوبية وهي ايضا منتشرة في كينيا ، فضلا عن انها أصبحت اللغة الرسمية في تنزانيا ، وهي لغة تعبير عن جميع الاشياء والافكار ، وبفضلها استطاع موظفو الاتحاد الوطني الافريقي لطنجانيقا ان يتصلوا بالقاعدة الشعبية ، وأن يقوموا بنشاطهم في الاقاليم التي لا تكاد تعرف . يضاف الى ذلك ان اللغة السواحلية كانت دائما مقوما اساسيا للشخصية الوطنية لطنجانيقا ، واحدى خصائصها العميقة .

ومن المفيد ان نشير الى ان اللغة السواحلية ، حسب جميع القواعد ، بعيدة من أن تعتبر لغة «بدائية» ذلك أن ادبها الحي الشعري يرجع الى القرن السابع عشر ، ومن أجله وقع استعمال الكتابة العربية ، ولم يقتصر الامر على الكتابة ، فقد كانت تعرف أيضا من

السواحلية ، بأن حوالي نصف السكان يفهمون اللغة السواحلية .

ومن الجدير بالملاحظة ، كمثل على صعوبة اختيار لغة وطنية ، انه يوجد بكنيا 42 جماعة قبلية لعدد من السكان يبلغ أحد عشر مليونا ، ولا يتجاوز عدد أكبر جماعة منها وهي كيكويو مليونا ونصف مليون ، ومن الوجهة القبلية تعتبر السواحلية الآخذة في الانتشار بكنيا لغة « محايدة » ، لها حظوظ لتصبح لغة وطنية ، ولكن الانجليزية حتى الآن لا تزال هي اللغة الرسمية والتربوية .

والارقام المنشورة في الجدول التالي عن اللغات المستعملة في صحف الدول الثلاث تؤكد أن السواحلية هي اللغة الوطنية لطنجانيقا ، وانها لغة مهمة في كينيا ، كما انها تستعمل الى حد ما في أوغندا . وهذا التشابه اللغوي بين كينيا وطنجانيقا يوضح الفكرة التي أعلنها سنة 1963 عدد كبير من السياسيين ، والتي تؤكد ان الروابط بين الكينيين والطنجانيقيين أقوى منها بينهما وبين الاوغنديين .

أصبح فيما بعد الرئيس المساعد للمجلس ، وندوب الذي أصبح نائب رئيس الدولة ، بصراحة في استعمال السواحلية .

وأخيرا ، في سنة 1963 قرر الوزير الاول ميلتون أوبوت الاستعمال العال للغة السواحلية ، ولكن رئيس U.P.C. جوهن بابيها لم يكن متحمسا ، بينما أكد وكيل الدولة بأن الاوغنديين لن يقبلوا أبدا اللغة السواحلية .

فاذا انتقلنا الى كينيا ، وهي الدولة المجاورة لكل من أوغندا وطنجانيقا على ساحل المحيط الهندي ، والتي نالت استقلالها سنة 1963 ، فنسجد انها تتوفر على سكان يتكلمون سواحلية « أهلية » في الساحل ، كما كانت صورة مشوهة منها تستعمل منذ زمن طويل بين أصحاب الاعمال وعمالهم ، وهكذا قاومت اللغة السواحلية الجهود التي بذلها النظام الاستعماري لازالتها .

وقد أكد وزير الانباء الكيني السابق السيد اشيانك أونيكو سنة 1963 ، وهو من أكبر انصار

نسبة الصحف المنشورة بمختلف اللغات سنة 1962

لغات محلية	الانجليزية	السواحلية		
—	30	70	صحف يومية	طنجانيقا
2	26	72	صحف شهرية	
—	64	36	صحف يومية	كينيا
13	41	46	صحف شهرية	
51	49	—	صحف يومية	أوغندا
93	7	—	صحف شهرية	

لقد حصلت مدغشقر ، البالغ عدد سكانها 6.750.000 ، على استقلالها سنة 1960 ، ومن الجدير بالملاحظة ان طلبة الجامعة وتلاميذ التعليم الثانوي الذين قاموا باضرابات ابريل وماي 1972 التي شارك فيها السكان ، وهزت كيان الدولة ، وارغمت رئيس الجمهورية على تسليم سلطاته للجيش ، هؤلاء الطلبة يمثلون الجيل الذي بدأ تعليمه في المدرسة الملغاشية المتفرنسة في عهد الاستقلال . وهذا

تجربة اللغة الأجنبية في مدغشقر

واذا كانت مشكلة اللغة الأجنبية لا تبرز للعيان بحدة في كثير من الدول الأفريقية ، فلأنها غالبا ما تختفي خلف مشاكل التعليم التي تلتحم بها ، وهذه المشاكل نفسها كثيرا ما تندمج في اطار المطالب الوطنية والسياسية العامة التي تبناها المعارضة ، وتواجه بها الحكم القائم .

فهذا أولا وبالذات ، أن التعليم القائم ليس وطنيا طالما انه لا يعتمد على اللغة الوطنية التي هي شرط أساسي في نظرهم ليصبح التعليم عاما ، وديمقراطيا ، وفي خدمة المصالح القومية العليا للشعب كله ، ويتخصص من التبعية والسيطرة والتوجيه الاجنبي ، ذلك التوجيه الذي يحصر هدفه في تكوين عدد محدود من الاطر التي تحتاج اليها ادارة الدولة فقط .

تجربة اللغة الاجنبية في الجزائر

وفي اطار النظام الاستعماري الذي عرفته الجزائر من 1830 الى 1962 ، والذي فقد معه الشعب الجزائري ارضه وسيادته وجميع ثرواته الوطنية ، جاءت اللغة الفرنسية الاجنبية لتحل محل اللغة الوطنية في الادارة والتعليم والحياة اليومية ، ولتلبس الشعب الجزائري ثقافته العربية الاسلامية ، وشخصيته القومية ، حتى تسهل عملية ادماجه النهائي في الامبراطورية الفرنسية .

وفي سنة 1938 ، اي قبل الحرب العالمية الثانية ، وبعد مرور اكثر من مائة عام على هذا النظام ، كان يعتقد ان عملية الادماج هذه قد نجحت نهائيا ، عندما كتب زعيم وطني جزائري ، عضو في البرلمان الفرنسي يومئذ ، يتساءل بحسن نية : هل توجد حقاً جزائرية ؟ .

وبعد اعلان حرب التحرير الجزائرية سنة 1954 من طرف الشعب الابي ، اكتشف هذا الزعيم فجأة ظهور هذه الامة التي كان يبحث عن لغتها وثقافتها وشخصيتها الوطنية دون جدوى ، فارتدى بين احضان الثورة ليصبح اول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

وفي سنة 1962 كان اول عمل للجمهورية الجزائرية المستقلة هو استعادة سيادتها المطلقة والكاملة على الارض والثروات الوطنية الجزائرية ، اما العمل الثاني الذي شرعت فيه فور انتهائها من المرحلة الاولى فهو استعادة اللغة والثقافة الوطنية ولم تكن هذه القضية تحتل اية مناقشة ، رغم الصعوبات التي كانت تكتنف تطبيقها ، ذلك ان كل تطور ونمو للشخصية الجزائرية ، وكل تعليم ، وكل ثقافة وطنية ، يستحيل قيامها بغير اللغة العربية ، لغة المدرسة الحرة الاسلامية الجزائرية ، باعثة النهضة ، وشعلة الثورة ، ولغة تحرير الانسان الجزائري من العبودية والجهل والاستغلال .

يعني ان هذا الجيل لم يندمج اجتماعيا ونفسيا وتربويا في هذه المدرسة الاجنبية ، ولم تتكامل شخصيته الوطنية بواسطة لغتها ومناهجها واطرها الاجنبية ، وعندما شعر بانها لن تحقق اهدافه ومطامحه في التطور والتقدم ثار ضدها ، ووجد تجاوبا كاملا مع جميع المنظمات الملتفانية التي تطالب معه بتعليم وطني كشرط اساسي لاصلاح التعليم .

وفي وصف هذه الحالة عقب الاضرابات المذكورة يقول مراسل جريدة « لومند » الباريسية : « كانت مطالب الطلبة ذات اهمية ، ولكنها لا تخرج عن النطاق الطلابي ، ورغم ذلك فان الرئيس سير انانا قد وصل الى حد اغلاق الجامعة في شهر مارس 1971 بعدما طالبت الجمعيات بتعليم وطني ، وتخفيف برامج الدراسات والامتحانات ، وقد اصبحت المساعدات الثقافية الفرنسية بكاملها معرضة للنقذ من طرف المنظمات التي تدين التبعية الثقافية .

وبعد ان استعرض المراسل المذكور العوامل السياسية الاخرى التي تدعو اغلبية الشبان لاستنكار نظام الحكم الذي يعتبرونه شديد الارتباط بالاستعمار السابق ، اشار الى ان هذا لم يبد في الشعارات التي حملها الطلبة المتظاهرون يوم 24 ابريل الماضي حيث اكتفوا بشعارات كهذه : « معاهدات التعاون معاهدات استعباد » الفرنسية لغة الاستعباد .

وقد جاء في تصريح ادلى به لجريدة « لومند » ريموند وليام ريمنتجرا عضو الحركة الجمهورية الملتفانية الحرة ، بعد ان تولى الجيش جميع السلطات ، حول مستقبل هذه الجمهورية ما يلي : « اما فيما يتعلق بمصير اللغة والثقافة الفرنسية فان للملتفانيين كامل الحق في الدفاع عن لغتهم الاصلية ، وعن التراث الروحي والثقافي لاجدادهم ، ولكن من الواجب عليهم ايضا بالنظر للحاضر والمستقبل ، ان لا يعزلوا عن الفكر العالمي ، وداخل هذا النطاق ، سوف لا نفرط في كل ما هو فرنسي » .

هذا هو الموقف الصريح والعلني من قضية اللغة الاجنبية في بلد افريقي نام ، كان لا بد ان تمر اثنتا عشرة سنة على استقلاله قبل ان يلاحظ شعبه انعكاسات هذه التجربة المرة على حياته الاقتصادية والاجتماعية والقومية ، ويعلن سخطه وثورته ضدها .

ومن الجدير بالذكر انه عندما يطالب الطلبة في مدغشقر ، او في اي بلد افريقي آخر بتعليم وطني ،

لقد استفادت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 من تجربة المغرب السابقة في سياسة التعليم والتعريب منذ استقلاله سنة 1956 ، واستطاعت بفضل وضوح رؤيتها ، وبعد نظرها ، وعمق تجربتها ومحتتها في عهد الاحتلال ، ان تتجنب الاخطاء التي وقع فيها غيرها ، وان تقرر جعل اللغة العربية اداة علم وعمل في جميع قطاعات النشاط الوطني ، وادخالها الى الميادين العلمية والثقافية ، وخلق مدرسة جزائرية ذات صبغة قومية .

وقد تحدث الرئيس الجزائري هواري بومدين يوم 28 ابريل 1970 امام اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم عن التعريب بوصفه اختيارا اساسيا لا رجوع فيه ، فاكد بأنه مطلب وطني ، وهدف من الاهداف الكبرى بالنسبة للجماهير ، وقال : انه توجد بالجزائر نخبة وشعب وفي مثل هذه الحالة يجب على النخبة ان ترجع للشعب خاصة بالنسبة لهذا الموضوع ، لان الشعب هو الذي احتضن عبر القرون كل ما يمثل عنصرا اساسيا لما نسميه اليوم « بمقومات الشخصية الوطنية » .

وبهذا القرار التاريخي الحاسم ، فتحت الجزائر الباب على مصراعيه لتطبيق مبدأ تعميم التعليم ، ودمقراطيته ، ومحاربة الامية ، وتكوين الاطر الوطنية ، وخلق الوعي لدى الجماهير الشعبية بأهمية التدابير المتخذة في سياسة التصنيع ، والتطور الاقتصادي ، والاجتماعي ، والاصلاح الزراعي .

تجربة اللغة الاجنبية في المغرب

ومنذ استقلال المغرب سنة 1956 حتى اليوم، لم يحدث ان اجمعت الاحزاب الوطنية ، والنقابات العمالية ، واتحادات الطلاب ، والنقابات العمالية ، واتحادات الطلاب ، والمؤسسات العلمية والثقافية والدينية على مبدأ وطني مثل اجماعها على ضرورة استعمال اللغة العربية في التعليم والادارة والحياة اليومية بدل اللغة الفرنسية التي فرضتها الحماية في عهدها السابق .

ففي 13 ابريل 1964 قامت وزارة التعليم بتجربة عندما نظمت مناظرة وطنية كبرى حول التعليم دعت لها 400 شخص يمثلون جميع المؤسسات الحكومية والشعبية لوضع سياسة وطنية قسارة

للتعليم ، وكانت نقطة الصراع الوحيدة والمغطاة بمشاكل التعليم ، هي التي جاءت في هذه التوصية التي كانت محل اجماع أعضاء المناظرة ، وانتصر فيها ممثلو المؤسسات الوطنية الشعبية انتصارا ساحقا :

« لفة التعليم هي اللغة العربية في جميع المراحل الدراسية ، ويشرع في تعليم اللغات الاجنبية ابتداء من الطور الثانوي » .

وبعد مصادقة الجمع العام للمناظرة (400 ممثل) على هذه التوصية الصادرة عن « لجنة السياسة العامة للتعليم » تمكنت اللجان العشر الاخرى - بعد اسبوعين من العمل الجاد ليلا ونهارا - من اصدار توصياتها المتعلقة بالسياسة الوطنية العامة للتعليم .

وقد انعقدت مناظرة اخرى في افران للبحث عن اسباب الاضرابات ومحاولة ايجاد حل لها وأصدر المثقفون المغاربة بيانا تاريخيا وقعته 500 من الشخصيات المغربية في طليعتهم كبار العلماء ، وقادة الاحزاب الوطنية ، ونقابات العمال ، واتحادات الطلاب والاساتذة والمثقفون .

ومما جاء في هذا البيان ان الشعب المغربي لا يريد بعد تحرره واستقلاله ان يظل مربوطا بمجلة اية دولة اجنبية ، ويظل فكره القومي محتكرا للفتها ، وانما يريد ان يستوعب الحضارة الانسانية العالمية بمختلف لغاتها الحية ، وعن طريق التبادل الثقافي والعملي والصناعي ، دون ان يتخلى قيد انملة عن لغته العربية ، كلفة رسمية حية ، في التعليم والادارة والعمل اليومي ، فان علماء المغرب ومثقفيه ، ورجال الفكر والاصلاح فيه ، يرون من واجبههم القومي والديني بمناسبة الحوار المفتوح حول سياسة التعليم ومستقبله في المغرب :

اولا - ان يجددوا نصحهم وتحذيرهم من اية سياسة لم تحقق غير المزيد من فرنسة الاجيال المغربية الناشئة ، وفرنسة لفة التخاطب العامية ، وترشيح فرنسة الادارة والمصالح العمومية والخصوصية بالمغرب المستقل ، مما يهدد وحدة وكيان ومستقبل الشعب المغربي ، ويعرقل تقدمه وازدهاره وامنه الفكري .

ثانيا - ان يذكروا بأن التعريب الكامل العام ، في التعليم والادارة والعمل والشارع هو مطلب قومي

معرفة ، وليس نتيجة لفته ، أما دعوى عزل الشعب عن تيارات الحضارة العالمية ، فهي مجرد خداع وتضليل للرأي العام الوطني .

3 - ان السكان يتسابقون ، حسب زعم هؤلاء ايضا ، لتسجيل ابنائهم في مدارس البعثات الاجنبية ، حرصا منهم على ان يتعلموا بلغتها ، والحقيقة هي ان طبقة من السكان المترفين اذا كانت تفر من مدارس الدولة الرسمية - وهذا لا يشرف انة حكومة بهذا الوضع - فليس ذلك لتعلقها اكثر باللغة الاجنبية ، ولكن لانها تخشى المصير التمس الذي ينتظر أبناء الشعب الذين يغادرون المدرسة دون ان يحصلوا حتى على شهادة الثانوية العامة .

4 - ان استعمال اللغة الاجنبية أصبح مرتبطا بالمصالح الاقتصادية والشفافية والسياسية للدولة صاحبة هذه اللغة ، وبمساعدهاتها المختلفة للدولة التي تستعمل لغتها ، ومن شأن التحول الى اللغة الوطنية ، حسبما يعتقد هؤلاء ، ان يسبب الى علاقات الدولتين ، والى مصالح المنتفعين فيهما ، وليس من شأن دولة غير ثورية ان تقوم على مثل هذه الخطوة الجريئة .

5 - ان استعمال اللغة الاجنبية قد يكون - فضلا عن الاسباب السابقة - لمجرد الحاجة ، لان الدولة المعنية لا تملك لغة علمية مكتوبة ، او بسبب الضغط الاستعماري المتواصل ، او فقط عبارة عن اختيار سياسي لتحقيق اهداف سياسة معينة ، فلما يقع الانتباه لها . او لان النخبة الحاكمة لا تزال تشعر بالنقص تجاه المستعمر القديم وتجاه لغته ، فهي لا تجرؤ على المس بالمؤسسات التي خلفها ، وكثيرا ما تجتمع اغلب هذه العوامل في البلد الواحد .

هذه ، على الاقل ، خلاصة الاسباب التي تجعل اغلبيه الدول الافريقية تتبنى اللغات الاجنبية ، دون ادراك واع منها بان هذا التبنى يشكل عقبة كبرى في طريق نمو شعوبها ، وتقدمها ، واستغلال طاقاتها البشرية .

الافارقة سينتخلصون عاجلا او آجلا من اللغات الاجنبية :

وهناك شعور متزايد لدى الرأي العام ، ولدى المؤسسات الوطنية في الاقطار الافريقية بان الدول الغريبة المستعمرة السابقة لها ، كانت تهتم بنشر

اجمعت عليه الامة منذ الاستقلال ، وهو لا يتعارض بحال من الاحوال مع دراسة اللغات الاجنبية الحية كلفات ، ولا يتناقض مع رغبتنا جميعا في التفتح على حضارة القرن العشرين ، وانما يؤكد فقط رغبة الشعب المغربي في المحافظة على مقومات شخصيته الوطنية ، ومن المعلوم انه لا يمكن لهذه الشخصية ان تنمو وتزدهر الا في اطار اللغة القومية ، ولا يمكن للتعليم ان يصبح شعبيا وديمقراطيا ومزدهرا الا باللغة القومية .

ثالثا - ان ينهوا الى التجني الذي يرتكب في حق اللغة العربية عندما يراد ربطها بالوضع الذي يوجد عليه العالم العربي اليوم ، وبالنقص السذي يلاحظ في المصطلحات العلمية الحديثة ، مع انه لا ينكر احد ان اللغة العربية كانت هي اللغة العلمية العالمية الوحيدة في العصور الاسلامية الزاهرة (القرون الوسطى في اوربا) ، وان خلفها اليوم في ميدان المصطلحات الحديثة لا يرجع لعجزها هي ، بل لجمود المجتمعات العربية التي عليها ان تقوم بسد هذا النقص في الميدان اللغوي ، في نفس الوقت الذي تعمل فيه على سد نقصها في الميادين العلمية والصناعية ، ذلك ان اللغة العربية ، ككل اللغات الحية ، لا يمكن ان تتطور وتتقدم بمعزل عن الحياة والعلم والمجتمع ، وابعادها عن ان تكون لغة التعليم والادارة والعمل ، هي الطريق المفضية بها الى الموت البطيء ، لا الى الحياة الخالدة .

اسباب المحافظة على اللغات الاجنبية بافريقيا :

1 - ان اغلب المسؤولين والمشرفين على سياسة التخطيط يجهلون هم انفسهم لغتهم الوطنية ، لانهم تعلموا باللغة الاجنبية التي لا يزال نفوذها مستمرا بالرغم عن استقلال بلدانهم ، وحيث انهم عاشوا في هذا الوضع ، واندمجوا فيه اداريا فهم يخشون اي تغيير قد يمس مصالحهم بسوء .

2 - ان عودة اللغة الوطنية لاحتلال مركزها الطبيعي كلفة رسمية للدولة سيؤدي حسبما يزعمه هؤلاء الى خلل في سير الادارة ، والى انخفاض المستوى في التعليم والتكوين ، والى عزل الشعب عن تيارات حضارة القرن العشرين . والواقع ان الخلل الاداري ، وانخفاض المستوى ، هما بعض ما تعانيه هذه البلدان ، بالرغم عن استعمال اللغة الاجنبية ، لانها نتيجة لسلوك الرجل ومستوى

لغاتنا في هذه البلدان ، أكثر مما تهتم بتطورها أو نشر التعليم فيها ، وهذا الشعور تؤكد حتى اليوم الدراسات والمجلات التي تعني بهذا الموضوع .

ان تجارب الشعوب الافريقية مع اللغات الأجنبية أكدت بأن تبني هذه اللغة أو تلك من طرف نخبة قليلة من شعب افريقي لا يعني حصول هذا الشعب على تقدم أو تطور بفضلها ، فالشعب الجزائري ، مثلا ، الذي استمرت عملية فرنسته خلال 132 سنة من الاستعمار ، كان قد وصل أقصى درجة من الفقر والجهل والانحطاط قبل قيام ثورته المعجزة سنة 1954 ، وتجربة الشعوب الافريقية بعد الاستقلال ، سواء منها التي ورثت اللغة الانجليزية أو الفرنسية ، جعلتها تزداد اقتناعا بأن استعمال هذه اللغات لن يحل مشاكلها ، بل ربما خلق مشاكل جديدة لم تكن في الحسبان ، ولذلك فان الشعور الوطني العام يسير نحو التخلص من هذه اللغات التي اقترن تاريخها بالعبودية والاستغلال الاقتصادي .

ان هذا الاتجاه قد أدركه بذكاء المفتش العام للتعليم في فرنسا طابو « R. Thabault » الذي كان آخر مدير للتعليم في المغرب عندما قال : « .. كيفما كان سبب تبني الافارقة للفرنسية ، سواء كان اختيارا ، أو مجاملة ، أو مصلحة ، أو ضرورة ، فان هذا لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة تكاد تكون مجهولة في فرنسا ، وهي انه مهما كانت الصعوبات وعدم الملاءمة مع المشروعات ، فان الافارقة لهم رغبة جامحة في أن تكون لهم لغة خاصة بهم ، لغة افريقية مشتركة تعوض الفرنسية ، وفي الحقيقة فان التحول الى الاستقلال قلل من حدة هذه المشكلة ، بيد ان الجذور الاحساسية والعاطفية لهذه الرغبة عميقة جدا ، وتوشك المشكلة أن توضع بقوة من جديد في المستقبل » .

ونفس الفكرة عبر عنها بيير بورني (Pierre Burney) بالنسبة لدول المغرب العربي عندما قال : « كيفما كانت الاسباب التي حددت اختيار الفرنسية كلفة ثانية ، سواء التقاليد ، أو السهولة ، أو المصلحة ، أو المجاملة ، فان تعريبا تدريجيا للتعليم سيتم حتما » .

وقد لاحظ نفس الاتجاه في افريقيا الجنوبية الاساتذة لوكرانت ووليامس السابق ذكرهم قائلين : « .. ومع ذلك فانه يلاحظ في افريقيا الجنوبية انه يقع الالحاح بقوة على التعليم باللغة المحلية أكثر من

الانجليزية ، وهذا يعني ان التربية البانتوية (لغة البانتو) لا تعني فقط تلقين مواد ولكن أيضا وجود لغة معبرة » .

وعندما انعقد الملتقى الجامعي الاول حول الوحدة الافريقية بالجزائر في نهاية مارس 1971 ، أكد ما سجله الجميع على البيئة التربوية القائمة في القارة الافريقية المستقلة ، التي تتميز بظاهرة الاستلاب الثقافي ، أو التبعية الثقافية . وهذه التبعية جعلت أغلب المثقفين الافارقة لا يقدرون ثقافتهم الوطنية ، ولا يشعرون بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الثقافة ، وانزالهم عن شعورهم لم يكن نتيجة لأفكارهم الجديدة فقط ، بل لانهم أيضا أصبحوا يتحدثون بلغة تختلف عن لغة شعوبهم » .

هذا الموقف الافريقي من اللغات الأجنبية الذي أدركه بوعي وتجربة خبراء أجانب في شؤون التعليم واللغات بافريقيا كالأستاذين طابو وبورني في سنة 1962 ، جاءت اضرابات الطلبة والتلاميذ لتؤكد بقوة في شعاراتها ضد التبعية الثقافية وسيطرة اللغة الفرنسية ، بينما غاب هذا الإدراك عن بعض السياسيين والمسؤولين الافارقة أنفسهم .

خـلاصـة :

ان تعلم اللغات الأجنبية وخاصة الانجليزية والفرنسية بالنسبة للطبقة الاجتماعية المتعلقة بالقارة الافريقية ، هو مطمح كل متعلم دون جدال ، ووسيلة ضرورية لاغناء الثقافات الوطنية ، وتكوين الاطر العلمية والتقنية الوطنية في سائر المجالات ، وتيسير التبادل العلمي والثقافي مع شعوب العالم المتقدم ، هذه هي الحقيقة الاولى التي لا يجادل فيها احد .

ولكن اسلوب التعليم الذي فرضه الاستعمار الغربي على شعوب القارة ، كان يهدف بالدرجة الاولى الى نشر لغة الدولة المحتلة ، وفرضها كلفة رسمية في الادارة والتعليم ، وقد تبين لهذه الشعوب ، بعد التجربة المرة ، انه اسلوب خطير ، وان أقل اخطاره القضاء على الشخصية الوطنية ، وعلى الثقافة والقيم التاريخية والدينية ، وعرقلة كل تقدم وازدهار حقيقي للشعب ، واخضاعه باستمرار لتبعية الدولة التي يفكر ويتكلم بلغتها ، وهذه هي الحقيقة الثانية التي بدأت هذه الشعوب تدركها .

ومن خلال التجارب الافريقية اتسعت المعرفة، وازداد اليقين بحقيقة علمية ، وهي ان الاطفال الذين يدرسون بلغة اجنبية ، تختلف عن لغة الامومة - وخاصة اصحاب الذكاء العادي وهم الاغلبية الساحقة - لا يتقدمون في دراساتهم الا ببطء ويشتد هذا البطء اذا فرض عليهم التعلم باللغة الاجنبية ، وباللغة الفصحى الام للغة الامومة ، او بلفتين اجنبيتين عن لغة الامومة وهذه هي الحقيقة الثالثة .

وقد برهنت الحركات التقدمية او الثورية التي تفلطت في القارة الافريقية على ان دوافعها الاساسية لا تخرج عن النطاق الوطني الذي يستهدف النمو وتقدم الانسان الافريقي ، وتحريره من كل انواع العبودية

واعتناق بعض الحركات للشيوعية نفسه ليس اجتهادا فكريا متأثرا بالدعاية الاجنبية ، بقدر ما هو عبارة عن رد فعل اجتماعي قوي للتحالف مع اية قوة خارجية ضد الحكم الذي لا يخدم مصالح الشعب ، وما دام هذا الحكم يؤثر عليها مصالح المستعمر السابق ، ويدعم لفته وثقافته على حساب اللغة والثقافة الوطنية ، فان التيار العام ، وخاصة لدى الطبقة المتعلمة - سيزداد اتساعا وعنفا ضد هذه السياسة وضد اصحابها ، وسيعمل على التخلص من هذه اللغات في التعليم والادارة عاجلا او آجلا ، وهذه هي الحقيقة الرابعة التي نستخلصها في النهاية من هذا العرض .

ألقاب الصوفية في المشرق :

الاولى : المجلس العالي يكتب بها لشيخ الشيوخ بالديار المصرية
وهي المجلس العالي الشيخي الكبيرى العالمى العاملى السالكى
الخ ..
المرتبة الثانية : المجلس الساميتى (بالياء)
المرتبة الثالثة : المجلس السامري (بغير ياء)
المرتبة الرابعة : مجلس الشيخ (صبح الاعشى ج 11 ص 85)